

اقتصاد

أخبار

ارتفاع التضخم بمنطقة اليورو

أظهرت البيانات الأولية لمكتب الإحصاءات الأوروبية «يوروستات»، أمس، ارتفاع معدل التضخم السنوي بمنطقة اليورو إلى 3 بالمئة في أغسطس/ آب الماضي، وسط ارتفاع أسعار الطاقة والأغذية. وأوضح المكتب



في تقرير، أن معدل التضخم السنوي في المنطقة (تضم 19 دولة) ارتفع من مستوى 2.2 بالمئة في يوليو/ تموز الماضي، وعلى أساس شهري، زاد معدل التضخم بنسبة 0.4 بالمئة خلال أغسطس، مقابل انكماش 0.1 بالمئة في يوليو السابق له، وارتفع التضخم - الذي يستثنى بعض البنود، من بينها الغذاء والطاقة، بنسبة 1.6 بالمئة هذا الشهر، مقارنة مع 0.9 بالمئة الشهر الماضي، وتترقب الأسواق اجتماع البنك المركزي الأوروبي يوم 9 سبتمبر/ أيلول الجاري، وسط توقعات بأن يتخذ قراراً بشأن مشتريات السندات خلال الأشهر الثلاثة المقبلة.

«ادنوك» الإماراتية تمنح حقوق استكشاف

أعلنت شركة بترول أبوظبي الوطنية الإماراتية «ادنوك»، أمس، توقيع اتفاقية امتياز مع ائتلاف يضم أربع شركات باكستانية، للحصول على حقوق استكشاف النفط والغاز في «المنطقة البحرية رقم 5» بأبوظبي. وذكرت الشركة الحكومية في بيان، أن الاتفاقية تأتي في ثاني جولة مزادات تنافسية طرحتها «ادنوك»، ضمن استراتيجيتها لإصدار تراخيص لمناطق جديدة. وفاز بالمزايدة تحالف باكستاني ضم شركات البترول الباكستانية المحدودة «بي بي إل»، وماري للبترول المحدودة «أم بي سي إل»، وتنمية النفط والغاز المحدودة «أو جي دي سي إل»، والشركة الحكومية القابضة الخاصة المحدودة «جي إتش بي إل».

الأردن «أظهر أداء قويا» في تنفيذ الإصلاحات

قال صندوق النقد الدولي إن الأردن أظهر أداءً قوياً في تنفيذ برنامجه الإصلاحية، الهادف إلى تعزيز النمو الشامل وزيادة فرص العمل، مع الحفاظ على سلامة الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي. جاء ذلك في بيان صادر عن الصندوق في وقت متأخر، أول من أمس، عقب اختتام مجلسه التنفيذي المراجعة الثانية للبرنامج الإصلاحي مع الأردن. ووافق مجلس الصندوق، في اجتماعه المنعقد في 30 يونيو/ حزيران الماضي في واشنطن، على زيادة استفادة الأردن من البرنامج في إطار تسهيلات التمويل الدولية بحوالي 200 مليون دولار. وأدى الانكماش الاقتصادي والارتفاع المرتبط بالوباء في عجز المالية العامة والعجز العام المجمع، إلى ارتفاع الدين العام في الأردن إلى 88 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي في نهاية 2020.

قفزة بأسعار الغذاء في مصر

الشاهرة: عبدالله عبده



سجلت أسعار السلع الغذائية في مصر ارتفاعات متتالية مع بداية عام 2021، وصلت إلى ذروتها في بعض السلع كالسكر؛ إذ ارتفع سعر الطن حوالي 25 في المائة، فيما زادت أسعار الدقيق 30 في المائة، خلال 8 شهور. ويشير المدير التنفيذي لإحدى المطاحن، محمد علام، إلى ارتفاع الدقيق الشعبي إلى 7 آلاف جنيه (الدولار = 15.7 جنيه) للطن نهاية الشهر الماضي، مقارنة بـ5400 جنيه في بداية العام الجاري، أي بنسبة زيادة حوالي 30 في المائة، وارتفع سعر الدقيق الفاخر من 7600 جنيه بداية عام 2021 إلى 8600 جنيه للطن (13 في المائة) الشهر الماضي. ويرجع علام أسباب الغلاء في تصريحات لـ«العربي الجديد» إلى ارتفاع

سعر القمح في البورصات العالمية، نتيجة اتجاه الصين لتخزين كميات كبيرة تحسباً لحدوث أي أزمة بسبب تداعيات «كورونا»، بالإضافة للحرائق التي اندلعت في بعض الدول المنتجة للقمح. وكانت بيانات حكومية أظهرت تسارع نمو تضخم أسعار المستهلك في مصر إلى 6.1%، خلال يوليو/ تموز الماضي، على أساس سنوي، مقارنة بـ5.3% في الشهر السابق له. وقال الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء (حكومي)، في بيان سابق، إن التضخم على أساس شهري نما بنسبة 1% خلال يوليو، مقابل نمو 0.3% خلال يونيو/ حزيران الماضي.

وأفادت البيانات بأن تضخم أسعار المستهلكين بالمدن ارتفع إلى 5.4% في يوليو على أساس سنوي، من 4.9% بالشهر السابق له. ويأتي تسارع نمو التضخم على أساس سنوي مدفوعاً بزيادة أسعار مجموعة الطعام والمشروبات 5.4%، وخدمات النقل والمواصلات 7.8%، والتعليم 29.7%. وبحسب البيانات، ارتفعت أسعار الكهرباء والغاز ومواد الوقود الأخرى بنسبة 8.9%، ومجموعة الرحلات السياحية المنظمة 6.9%.

وعیزو صاحب إحدى شركات إنتاج وتعبئة الزيوت، مايكل مجدي، ارتفاع الأسعار إلى زيادة الطلب العالمي خصوصاً من الصين والهند مقابل انخفاض المعروض، كأحد تداعيات انتشار فيروس كورونا.

وأضاف مجدي في تصريحات لـ«العربي الجديد» أن الأسعار تحركت خلال عام بنسبة 100%، مسجلة 20 ألف جنيه للطن، مقابل 10 آلاف جنيه العام الماضي.

وكشف تقرير صادر عن معهد المحاصيل الحقلية بمركز البحوث الزراعية، أن مصر

تستورد زيتوناً وبنوراً زيتية بكميات تبلغ 5.7 ملايين طن سنوياً. ويجذر عدد من المتابعين لأسواق السكر في مصر من حدوث أزمة سلعية في المادة كالتي حدثت مع نهاية 2016 وبداية 2017، والتي أدت لاختفاء السكر من المحلات التجارية. ووفقاً لبيانات مجلس المحاصيل السكرية بوزارة الزراعة المصرية، فإن إنتاج مصر من السكر (بنجر وقصب وأنواع أخرى) وصل إلى 3 ملايين طن، في الوقت الذي يستهلك فيه المصريون 3.2 ملايين طن سنوياً.

واستقرت أسعار الأرز في سوق الجملة بين 5.5 و8 جنيهات، على أن يباع الكيلوغرام بما يتراوح بين 6.5 و10 جنيهات للمستهلك، في الوقت الذي يصل سعره على بطاقة التموين إلى 8 جنيهات، بواقع كيلوغرام واحد للبطاقة أقل من 4 أفراد و2 كيلوغرام أكثر من 4 أفراد.



(Getty)

يبدو أن أسعار البن العالمية على موعد مع الصعود من جديد، وقد تصل إلى حد الفوران، في ظل العقبات التي تواجهها سلاسل التوريد بسبب الحصار الذي يفرضه الجفاف على المحاصيل في البرازيل، أكبر مورد لهذه السلعة في العالم، فضلاً عن اجتياح إحصار «إيدا» ولايات أميركية في الأيام الأخيرة، بعد عبوره دولا في أميركا اللاتينية. واستقر سعر قهوة «أرابيكا» لتسليم ديسمبر/ كانون الأول المقبل عند 1,999 دولار للطن في سوق العقود الآجلة ببورصة «إنتركونتيننتال إكسشينج» في الولايات المتحدة، بزيادة 4% عن أواخر يوليو/ تموز. ونقلت وكالة «بلومبيرغ» الأميركية عن هيرناندو دي لاروش، نائب الرئيس الأول لشركة «ستون أكس فاينانشال» للوساطة في ميامي بالولايات المتحدة، قوله إن «السوق سيظل متأثراً بالطقس للأسابيع القليلة المقبلة».

فوران أسعار البن

الاحتلال الإسرائيلي يسمح بدخول حديد البناء إلى غزة

غزة - العربي الجديد

سمحت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، أمس الثلاثاء، بدخول كميات من حديد التسليح الخاص بأعمال البناء إلى قطاع غزة، عبر معبر كرم أبو سالم التجاري، لصالح القطاع الخاص الفلسطيني، وذلك للمرة الأولى منذ عدوان الاحتلال على القطاع في مايو/ أيار الماضي، أي منذ نحو 3 شهور. وقال مصدر مسؤول في الجانب الفلسطيني من المعبر (تديره حركة حماس)، لوكالة «الأناضول»، إن الجانب الإسرائيلي سمح بدخول عدة شاحنات

محملة بحديد البناء، بعد منع دام أكثر من 3 شهور. وتسبب منع دخول الحديد في توقف شبه كلي لأعمال البناء في القطاع. وسمح الاحتلال، أول من أمس الإثنين، ولأول مرة، بدخول الإسمنت والخرام والرخام وبعض مستلزمات البناء. ومنذ بدء العدوان الأخير على غزة، يقيد الاحتلال حركة مرور البضائع عبر معبر كرم أبو سالم، ويمنع إدخال الكثير من البضائع الأساسية، وهو ما تسبب بتفاقم الأوضاع المعيشية الصعبة. وكانت أسعار الحديد قد قفزت خلال الأيام الماضية إلى نحو 4500 شيكل إسرائيلي للطن الواحد، بينما

كانت تتراوح قبل العدوان الأخير على غزة بين 3200 و3500 شيكل للطن، بزيادة تراوحت نسبتها بين 29% و40% (الدولار = 3,23 شيكلت إسرائيلية). واقتصر مرور مواد البناء على الإسمنت الذي يصل إلى القطاع عبر بوابة صلاح الدين، التي تربط غزة بالجانب المصري. إذ أكد وكيل وزارة الأشغال العامة والإسكان في غزة ناجي سرحان، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، يوم الأحد الماضي، أن السوق يعاني من شح كبير في مواد البناء الخام على صعيد الحديد وحصص البناء ومواد تعبيد الطرقات، جراء المنع الإسرائيلي

لها فيما لا تدخل هذه المواد عبر الجانب المصري. وأوضح سرحان، لـ«العربي الجديد»، أنه حتى وإن توفرت هذه المواد من الجانب المصري، فإن المؤسسات الدولية تشترط في مشاريعها أن يتم إدخال المواد من معبر كرم أبو سالم، وهو الأمر الذي أدى لتعطل جميع المشاريع الدولية في القطاع جراء المنع الإسرائيلي. وأشار إلى تراكم مادة الإسمنت المسموح بإدخالها عبر مصر في المخازن، وسط خشية من تلفها تماماً جراء استمرار منع إدخال المواد الخام الأخرى اللازمة لعملية البناء عبر الجانب الإسرائيلي.

مفرقات اقتصادية

تجارة ضعيفة بين المغرب والجزائر

الرباط ـ **مصطفى فماس**

رصد مراقبون خسائر باهظة ترتبت على قطاع العلاقات بين الجزائر والمغرب، كما كشفت الأزمة عن ضعف العلاقات التجارية بين البلدين والتي ستزاد تراجعاً بعد الأزمة، واتخذت الجزائر قراراً بوقف العمل بانبوب الغاز الرابط بينها وإسبانيا عبر المغرب، وهو الأنبوب الذي تصل طاقته الاستيعابية إلى تسعة ملايين متر مكعب، حيث يحصل المغرب منه على ما يوافق آتوات العصور. ويذهب الخبير في التجارة الدولية، محمد بنعجام، إلى أن المغرب استعد جيداً في مجال الغاز مع الجزائر لأي قرار يمكن أن يتخسه على التزود بتلك المادة، حيث طور استراتيجية لتطوير الغاز الطبيعي، تقوم على إنشاء سوق غاز طبيعي وتطوير بنيات تحته في مجال الغاز، وتضيف بنعجام في تصريح له العربي الجديد « أن المغرب تحسب منذ ثلاثة أعوام مثل هذا القرار عبر استراتيجية الغاز الطبيعي، مشيراً إلى تراجع العلاقات التجارية بين البلدين

تحقيق

زادت حركة البيع والشراء في قطاع العقارات القطرية مع اقتراب بطولة كأس العالم لكرة القدم، ويأتي ذلك في ظل



تراجع واردات الجزائر من المغرب (إلا بلسالم/Getty)

مؤشرات عديدة دفعت إلى توقع زيادة أسعار الإيجارات السكنية ما بين 10 إلى 15%، وتنتظر الدوحة الانتهاء من مشاريع

مؤشرات عديدة دفعت إلى توقع زيادة أسعار الإيجارات السكنية ما بين 10 إلى 15%، وتنتظر الدوحة الانتهاء من مشاريع

قطر: انتعاشة عقارية والإيجارات ترتفع

الدوحة ـ **اسلمة سعد الدين**

مؤشرات وعوامل عديدة دفعت إلى توقع زيادة أسعار الإيجارات السكنية ما بين 10 و15%، خلال الأشهر الباقية من العام الجاري، لتزاد النسبية طرذاً مع اقتراب انطلاق منافسات بطولة كأس العالم المقررة إقامتها العام المقبل (مونديال قطر 2022).

ويأتي ذلك في ظل ارتفاع التداولات العقارية الانتعاش من مشاريع عقارية ضخمة خلال الربع الأول من العام الجاري، لبحو 13.8 مليار ريال (3.79 مليارات دولار)، قياساً مع الفترة نفسها من عام 2020. كذلك فإن الدوحة تنتظر الانتهاء من مشاريع عقارية ضخمة خلال مبادرة اللجنة العليا للمشاريع والإرث، وهي الجهة المسؤولة عن تطوير مشاريع المنشآت الرياضية لبطولة كأس العالم لكرة القدم 2022، بتأجير مئات الشقق على عقود إيجار إسكان تراوح ما بين سنة وخمس سنوات اعتباراً من أواخر عام 2021، ضمن برنامج أماكن الإقامة لزائري قطر في أثناء الإعداد للبطولة وخلال المنافسات.

وفي مقابل توقعات شركات عقارية محلية بارتفاع قيمة الإيجارات، فمة خبراء يرون أن القاعدة التي تحكم حركة الإيجارات وأسعار العقارات، هي حجم العرض من العقارات مقابل الطلب على التاجير، وبالتالي فإن العروض من عقارات سكنية، سواء الشقق والفيلات، يفوق الطلب، ويميل هؤلاء إلى استقرار سوق العقارات، ولا الانحسار التدريجي للقيود التي فرضتها جائحة كورونا. فهل سترتفع فعلاً الإيجارات السكنية في البلاد مع اقتراب استضافة مونديال 2022؟

ارتفاع الإيجارات

يقول المدير العام لشركة «يوتوبيا للعقارات» راشد فهد العجلان الكعبي، في حديث مع «العربي الجديد»، إن استضافة قطر لبطولة كأس العالم لكرة القدم 2022 ستؤدي إلى حدوث انتعاش في القطاعات الاقتصادية كافة، ولن يكون القطاع العقاري في منأى تنفيذ الدولة عدة مبادرات تستهدف تأمين أماكن الإقامة للزائرين الذين سيتوافدون على قطر قبل منافسات البطولة، وفي أنشائها، من أبرزها مبادرة اللجنة العليا للمشاريع والإرث الخاصة بعقارات المونديال التي تنصهر المبادرات الداعمة لنشاط السوق العقاري في قطر، ويضيف: «إلى جانب دور اللجنة في تمكين الدولة من إنشاء قاعدة بيانات محددة من العقارات الموجودة في قطر وتصنيفاتها، ما يسهل من الاعتمادي عليها عند الحاجة في تنظيم أو استضافة بطولات وفعاليات أخرى».

ويؤيد الكعبي التوقعات التي تشير إلى ارتفاع قيم الإيجارات السكنية خلال الفترة المقبلة ويعتبرها «منطقية»، ولا سيما مع اقتراب انطلاق صافرة المونديال، والمؤشرات الإيجابية التي تشير بانتهائها جائحة كورونا، وعودة الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية إلى طبيعتها، الأمر الذي سيسهم في خلق المزيد من الطلب القادر بدوره على استيعاب

قد يستفيد نظام بشار الأسد من كسر عقوبات قانون «قيصر» في حال نقل الغاز المصري للبنان عبر سورية

عدنان عبد الزراف

شارت مخاوف في سورية من أن يكسر مشروع نقل الغاز المصري والكهرباء الأردنية إلى لبنان، عبر سورية، عقوبات قانون «قيصر»، وأن يستفيد نظام بشار الأسد من الكهرباء الأردنية و يقاضها بالبحاء. وفي هذا السياق، يؤكد الخبير الاقتصادي، عماد الدين المسبح، له «العربي الجديد» أن موافقة الإدارة الأميركية على استنجاز الكهرباء التي سينتجها الأردن من الغاز المصري، إلى لبنان عبر جنوبي

سورية (درعا)، هي خرق لقانون «قيصر» والعقوبات المفروضة على نظام الأسد، لافتاً إلى أن الولايات المتحدة وافقت على منح البنك الدولي قرضاً للبنان «وهي المرة الأولى التي تخالف فيها واشنطن منح قرض للبنان من دون إجراء إصلاحات حكومية»، كما كانت تشترط على الدوام، واعتبر المسبح أن قطع الإمداد الإيراني، خاصة بعد تصريح الأمين العام لحزب الله، حسن نصر الله، بوصول سفن النفط الأميركي وفض الطرف عن القرض الدولي

وحتى عقوبات قانون قيصر. وكانت السفارة الأميركية في لبنان، دروفاي شيا، قد اقترحت خلال اتصال هاتفي، على الرئيس اللبناني ميشال عون، نقل الكهرباء الأردنية والغاز إلى بلاده، مبيّنة أنها تبلغت قراراً من الإدارة الأميركية بتتابعة مساعدة لبنان لاستنجاز الطاقة الكهربائية من الأردن عبر سورية، وتسهيل نقل الغاز المصري عبر الأردن وسورية وصولاً إلى

العقارية ضخمة خلال الربع الأول من العام المقبل، ما يزيد من حالة الزخم في الأسواق

ويؤدّي إلى حراك عمراني واسع زاد من

توقعات بزيادة قيمة الإيجارات السكنية ما بين 10 و15%

بعضان العقاران نفسه، ما يشجع المقيمين على شراء العقارات في المناطق التي حددها القانون.

تسهيلات تمويلية

ارتفعت العروض والتسهيلات التمويلية الممنوحة للقطاع العقاري إلى مستوى 158,7 مليار ريال في يونيو/ حزيران 2021، مقارنة بـ 153,4 مليار ريال من الشهر المناظر لعام 2020، بزيادة نحو 5,3 مليارات ريال، وبلغت التسهيلات الائتمانية المقدمة إلى قطاع المقاولات 39,3 مليار ريال، مقارنة بـ 35,4 مليار ريال بزيادة بنحو 3,9 مليارات ريال، ولفت المنصور إلى أن أسعار الشقق المعروضة للبيع في لوسيل تراوح بين 800 ألف ريال لبيع في مليون ريال لتتفاه من غرفتي نوم ومجلس أو غرفة وصالون بمساحة نحو 120 متراً مربعاً، وترتفع القيمة في اللؤلؤة لما بين 1.8 مليون ريال إلى 3 ملايين ريال، حسب الإطلاة بحرية وأداخلية. ويمنح القانون المستثمر العقاري بقيمة 3.65 ملايين ريال (مليون دولار) أو أكثر إقامة دائمة، بالإضافة إلى مزايا الرعاية الصحية والتعليم المجاني، فيما يحصل المستثمر الذي يشتري عقاراً بقيمة 730 ألف ريال (200 ألف دولار) وما فوق على إقامة له ولعائلته.

فجوة العرض والطلب

ويرى أيمن المنصور، الذي يعمل لدى شركة وساطة عقارية، أن إيجارات الوحدات السكنية، المجمعات والشقق والفيلات، سترتفع بداية من شهر أكتوبر/ تشرين الأول المقبل، بنسب متفاوتة تبدأ بنحو 10%، وحسب الأحياء السكنية في الدوحة، لافتاً إلى أن مستوى الزيادة يظهر بشكل غير مسوق خلال الربع الثاني من عام 2022، ليعصل إلى مستويات قياسية. وحول حجم المعروض قياساً إلى الطلب بالنسبة إلى الإيجارات، يوضح الوسيط العقاري له «العربي الجديد» أن العرض حالياً يعادل ضعف الطلب، لكن فمة معادلة غير مفهومة برأيه، وهي أن رغم الفجوة بين العرض والطلب إلا أن الأسعار مرتفعة، وتشكل عامل ضغط على معظم الموظفين المقيمين. ويشير إلى أن متوسط راتب المعلم في المدارس الحكومية هو 15 ألف ريال (الدولار = 3,65 ريال)، ومتوسط إيجار شقة من ثلاث غرف يتجاوز 5,5 ألف ريال، تضاف إليها رسوم الكهرباء والماء والإنترنت، التي تتجاوز 600 ريال، أي أن أكثر من ثلث راتب الموظف يذهب للمسكن.

ولزيادة المردود الإيجابي، لقانون السماح بتملك غير القطريين للعقارات، يقترح المنصور على المصارف والبنوك منح قروض ائتمانية ميسرة لمدة تتجاوز خمس سنوات، وتجاوز حجم الائتمان في عقود البيع وزيادة المردود الإيجابي، لقانون السماح بتملك غير القطريين للعقارات، يقترح المنصور على المصارف والبنوك منح قروض ائتمانية ميسرة مدة تتجاوز خمس سنوات،

ارتفاع المائد على الاستثمار في القطاع

قال تقرير شركة الصمخ للمشاريع العقارية، صدر في شهر أغسطس/ آب الماضي، أن معدلات الاستثمار عن التملك أو الانتفاع بالعقارات في ارتفاع مستمر، واهتدت تحسباً ملحوظاً، إذ بلغ مؤشر النمو 4%،8 خلال النصف الأول من العام الجاري، وفقاً لبيانات مصرف قطر المركزي، وأكد تقرير «الاصمخ» أن الاستثمار في القطاع العقاري يتفوق ما كان مجدداً، على الرغم من تداعيات جائحة فيروس كورونا، ويتوقع أن يرتفع العائد على الاستثمار في القطاع العقاري خلال العام المقبل، لتصل حوالات المصروفية العقارية، جراء عمليات بيع الوحدات السكنية والتملك الي ما بين 15 و18%.

دمشق قد تستفيد من نقل غاز مصر إلى لبنان

الحسين بعد زيارته واشنطن في يوليو/ تموز الماضي.

ويقول الخبير النفطي السوري، عبد القادر عبد الحميد، له «العربي الجديد»: «إن خط الغاز العربي بثلاث مراحل، الأولى مد الخط من العريش المصرية إلى العقبة جنوبي الأردن منذ عام 2003، ومن ثم في عام 2005 وصل الخط إلى مدينة الرحاب بالأردن والمرحلة الثالثة إلى دير علي بريف دمشق جنوبي سورية عام 2006

ووصل إلى لبنان». ويقول العامل بقطاع الكهرباء، عبد الجليل السعيد: «لا تزيد كمية الطاقة الكهربائية المنتجة بسورية حالياً، عن 2000 ميجاواط، وهي نحو 25% من حاجة سورية الكلية، مقدراً خلال تصريحه له «العربي الجديد» أن سورية تحتاج إلى 4500 ميجاواط وربما تسد المفاضة مع الأردن بعض هذه الفجوة، أو يمكن النظام من الاستفادة من الغاز المصري ويستمر التفاوض عن العقوبات وتزويد واردات الغاز والقيود لأن وضع الكهرباء بسورية حرج للغاية.

رقعة البلاد السكنية، الأمر الذي سينعكس بدوره على مختلف القطاعات الاقتصادية، حسب مراقبين له «العربي الجديد»

رقعة البلاد السكنية، الأمر الذي سينعكس بدوره على مختلف القطاعات الاقتصادية، حسب مراقبين له «العربي الجديد»

مؤشرات اقتصادية

ارتفعت أسعار الإيجارات السكنية، ما يساهم في تحفيز سوق العقارات، ويأتي ذلك في ظل

مؤشرات اقتصادية

ارتفعت أسعار الإيجارات السكنية، ما يساهم في تحفيز سوق العقارات، ويأتي ذلك في ظل

التناش اسواق العقارات وارتفاع مرتقب للإيجارات (Getty)

نحو 35%، وأضاف الخبير والمتمن العقاري القطري: «لا أؤيد توقعات ارتفاع إيجارات الوحدات السكنية، مع اقتراب مونديال 2022، مرتكزاً على أن حجم العروض لأيجار من عقارات، سواء في مجمعات أو عمارات يفوق الطلب، وما دام العرض أكثر من الطلب يبقى السعر مستقرًا أو ينخفض.

وأوضح أن أعداد عقود الإيجارات السكنية التي تصدقها وزارة البلدية والبيئة، عبر البلديات المتخلفة في الدولة، ينسب إلى انخفاض القيمة الإيجارية عن السابق، لافتاً إلى حصول ما يشبه الهجرة إلى الضواحي، كالوكرة والمنشاف وأم صلال وغيرها، نتيجة استحسان مشاريع الطرق والجسور والأبناع، التي باتت تربط قلب العاصمة بالمناطق والضواحي، بشبكة سلسة من المواصلات، ما يوفر الوقت والمال كعباً.

ويبقى الخبير المسلماني في أن سماح التملك لغير القطريين للعقارات انعكس إيجاباً على السوق، موضحاً أن القيم الذي كان يحق له الإيجار بات يحق له أن يملك السكن الذي يشتريه، في ما يتعلق بالتملك في إمكانية إنشاء جهة موحدة تكون مسؤولة عن قطاع العقار وتنسيقه والترويج للفرص والقرارات الداعمة له، سيشهد القطاع العقاري بدعم من قرار تملك غير القطريين، نفقة نوعية ستعود بالفائدة على المستثمر المحلي والأجنبي من جهة، وعلى الاقتصاد والقطاع العقاري القطري من جهة ثانية.

استقرار الاسواق

وفي المقابل، هناك رأي مختلف تماماً، ويؤكد ارتفاع، حسب الخبير والمتمن العقاري، خليفة المسلماني، الذي يقول له «العربي الجديد» أن انعكس هو الصحيح، فإيجارات الوحدات السكنية على اختلاف أنواعها، في انخفاض كبيراً من قبل الدولة من خلال تزويدها بالخدمات والمرافق وشبكة متطورة من المواصلات، ويوضح التقرير أن التكلفة الإجمالية لتنفيذ البنية التحتية في المدينة الذكية تصل إلى قرابة 10 مليارات ريال.

مؤشرات الأسواق

اوربوا

ارتفعت الأسهم الأوروبية، أمس الثلاثاء، لتتجه صوب سابع شهر على التوالي من المكاسب، إذ طغت أمال تبني مزيد من السياسات لدعم الاقتصاد على المخاطر الاقتصادية المرتبطة بزيادة الإصابات بمرض كوفيد-19 جراء انتشار السلالة «دلتا» في أنحاء العالم. وصعد المؤشر «ستوكس 600» لاسهم الأوروبية الأوسع نطاقاً بنسبة 0,1% في التعاملات المبكرة، وحقق المؤشر «إكس 100» الألماني لاسهم القيادة أداءً أفضل من سائر المنطقه وصعد 0,4%. بينما زاد المؤشر «فايننشال تايمز 100» البريطاني 0,1% بعد عطلة نهاية اسبوع طويلة في بريطانيا.

خنان

أغلقت مؤشر بورصة مسقط (30) أمس، عند مستوى 3966,75 نقطة منخفضة بـ 3.2 نقاط وبنسبة 0,08 بالمائة مقارنة مع آخر جلسة تداول. وقد بلغت قيمة التداول مليونين و871 ألفاً و216 ريالاً و22.1 مليار نقطة بنسبة 22.1 بالمائة مقارنة مع آخر جلسة تداول، والتي بلغت مليونين و351 ألفاً و714 ريالاً.

وأشار التقرير الصادر عن بورصة مسقط إلى أن القيمة السوقية قد ارتفعت بنسبة 1.052 بالمائة عن آخر يوم تداول وبلغت ما يقارب من 21.92 مليار ريال عماني.

قطر

سجل المؤشر العام لبورصة قطر، أمس، انخفاضاً بقيمة 14,67 نقطة، أي ما نسبته 0,13 بالمائة، ليصل إلى 11 ألفاً و922,9 نقطة. وتم خلال الجلسة تداول 191 مليوناً و663 ألفاً و037 سهماً، بقيمة 643 مليوناً و653 ألفاً و116,217 ريالاً، نتيجة تنفيذ 10857 صفقة في جميع القطاعات. وارتفعت في الجلسة أسهم 19 شركة، بينما انخفضت أسعار 26 شركة أخرى، فيما حافظت شركة واحدة على سعر إغلاقها السابق، وبلغت رسملة السوق في نهاية جلسة التداول 640 مليارا و024 مليوناً و720 ألفاً و417,420 ريالاً، مقارنة مع آخر جلسة تداول، والتي بلغت 640 مليارا و293,3 مليوناً و990 ألفاً و753,040 ريالاً.

الكويت

أغلقت بورصة الكويت انخفاضاً مؤشر السوق العام 38,8 نقطة، ليبلغ مستوى 6786,81 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0,57 في المائة. وتم تداول كمية أسهم بلغت 347,9 مليون سهم تمت عبر 12554 صفقة نقدية بقيمة 91 مليون دينار كويتي، أي نحو 237 مليون دولار. وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 6,4 نقاط ليلبغ مستوى 5507,44 نقاط بنسبة هبوط بلغت 0,12 في المائة من خلال كمية أسهم بلغت 178,5 مليون سهم تمت عبر 5984 صفقة نقدية بقيمة 16,5 مليون دينار نحو 49,5 مليون دولار.

كما انخفض مؤشر السوق الأول 53,2 نقطة ليلبغ مستوى 7431,56 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0,71 في المائة.

